الأنباء
الجمعة 27 ديسمبر 2013

تحليل إخباري

«كباش سياسي» بين سليمان وحزب الله ...«الصراع الحكومي» جزء من «معركة الرئاسة» أم إيذان بـ«مرحلة الفراغ»؟!

بيروت: أطلق الرئيس ميشال سليمان إشارة البدء في السباق الرئاسي ومن بكركي تحديدا، وحيث تقصد أن يطلق من هناك وصبيحة عيد الميلاد رسالة سياسية إلى الجميع ولكن بشكل خاص ومضمر إلى حزب الله تفيد أنه أخذ قراره بتشكيل حكومة جديدة بالتعاون مع الرئيس المكلف تمام سلام وأنه حدد الشهر المقبل (يناير) موعدا لإعلان هذه الحكومة لأنه مقيد بالمهلة الدستورية لانتخاب رئيس الجمهورية. فقد اعتبر سليمان ان «25 آذار خط أحمر» والحكومة يجب أن تشكل في غضون أسابيع من باب الاحتراز للمهل الدستورية وتحسبا لسيناريو افتراضي أوحى به وهو أن الحكومة الحيادية التي ستصدر مراسيمها قد لا تنال ثقة البرلمان بعد تأليفها نظرا إلى رفض قوى 8 آذار وجنبلاط ، ما يعني وقوف أكثرية نيابية ضدها وسقوطها، ما يفرض تأليفها في موعد يتيح إجراء استشارات نيابية جديدة من أجل تسمية رئيس جديد للحكومة، يأخذ بدوره وقتا لتأليف حكومته الجديدة ضمن المهلة الدستورية التي تسمح لها بالتقدم ببيانها الوزاري، وهي شهر، لنيل الثقة على أساسه وهذا يجب أن يتم قبل 25 مارس المقبل، أي أن الحكومة الثانية بعد السقوط المفترض للأولى، الحيادية، التي ينوي سليمان وسلام تشكيلها، يجب ان تتألف قبل 25 فبراير لتتمكن من النزول الى البرلمان قبل الدخول في المهلة الدستورية لانتخاب الرئيس، وحيث لا يتحول البرلمان الى هيئة ناخبة ولا يعود له ان يقوم بأي عمل سوى إجراء الانتخابات الرئاسية.

وبدا سليمان قاطعا في رده على سؤال حول رفض الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله الحكومة الحيادية بشكل تهديدي، فقال: «صلاحيات رئيس الجمهورية مستمدة من الدستور وليس من الأطراف السياسية والزعامات. والإيضاحات التي وصلتني (من نائب حزب الله محمد رعد) انه ليس تهديدا بل تسهيل لرئيس الجمهورية». واستخدم سليمان التعبير نفسه الذي استخدمه نصرالله عند رفضه الحكومة الحيادية وقال: «ونقطة على السطر».

في الواقع، فإن الصراع السياسي بين فريقي 8 و14 آذار، وخاصة بين حزب الله وتيار المستقبل، تحول في جزء اساسي منه الى صراع او كباش سياسي بين الرئيس ميشال سليمان والسيد حسن نصرالله. فاللعبة السياسية، على المستويين الحكومي والرئاسي، باتت تختصر حاليا على هذا النحو ووفق هذه المعادلة:

الرئيس ميشال سليمان متخوف من عدم إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها. واذا كان ليس في يده منع الوصول إلى الفراغ الرئاسي فإن في يده منع الوصول إلى هذا الاستحقاق مع حكومة تصريف الأعمال الحالية التي يعتبرها غير متوازنة وغير جديرة بتحمل مهمة ومسؤولية تسلم كل شيء، الأزمة والبلد وصلاحيات الرئاسة. ولذلك فإن الرئيس سليمان لم يتردد في قطع الطريق على محاولات جرت لتعويم حكومة تصريف الأعمال رافضا انعقاد أي جلسة لمجلس الوزراء تحت اي ظرف ومبرر، ويوحي بشكل جدي أن آخر ما سيفعله قبل تركه قصر بعبدا هو التوقيع على مرسوم حكومة جديدة، وستكون حكومة حيادية جامعة وحكومة الواقع. وبمجرد اصدار مراسيمها تنتهي دستوريا حكومة الرئيس نجيب ميقاتي وتصبح هي القابضة على زمام الأمور والصلاحيات في حال شغور مركز الرئاسة. ويعتبر شهر يناير شهرا مفصليا في تحديد مصير الملف الحكومي، فيما يعتبر 25 مارس حدا زمنيا فاصلا بين مرحلتين وسقفا زمنيا اعلى للحكومة الجديدة.

السيد حسن النصر الله حدد موقفه: حكومة الحياد هي حكومة الخداع لأنه ليس في لبنان حياديون... وحكومة 9ـ9ـ6 «السياسية الجامعة هي وحدها المخرج من المأزق. وهذه الصيغة مقبولة حاليا ولكن يمكن أن تأتي تطورات تطيح بها وتفرض معطيات وصيغا جديدة.

ما يقوله نصر الله تكمله أوساط حزب الله بالقول إنه إذا لم تشكل حكومة 9ـ9ـ6 فإن حكومة تصريف الأعمال باقية، وانه إذا لم تحصل انتخابات رئاسية فإن حكومة تصريف الأعمال جاهزة لملاقاة مرحلة الفراغ وهي التي ستتولى ادارة البلاد، في حين سيجري التعامل مع أي حكومة أخرى «حكومة الأمر الواقع» كأنها لم تكن.

وتذهب هذه الاوساط الى ابعد من ذلك فتعتبر أن الرئيس ميشال سليمان الذي تتهمه أوساط 8 آذار بالرغبة في التمديد والبقاء في الرئاسة رغم كل الكلام الصادر عنه وآخره أنه سيكون في عمشيت يوم 26 مايو (أي اليوم التالي لانتهاء ولايته) يفاوض على الاستحقاق الرئاسي بالورقة الحكومية ويقول لحزب الله بما معناه: اما التفاهم على التمديد في خلال الشهرين المقبلين أو حكومة جديدة غير متفاهم عليها تصدر بمرسوم موقع مني ومن الرئيس المكلف، وبمعنى آخر إذا كنت (سليمان) سأغادر قصر بعبدا فإن الحكومة الحالية ستغادر معي. وإذا كان التمديد سيحصل فإن حكومة تصريف الأعمال يمدد لها ايضا او حتى يمكن النظر بحكومة 9ـ9ـ6 وبالتالي فإن رفع حزب الله الفيتو عن التمديد يقابله رفع سليمان الفيتو عن حكومة 9ـ9ـ6.

ويعتبر حزب الله ان الرئيس سليمان منحاز في معركة الحكومة الى فريق 14 آذار وأقحم نفسه في الصراع السياسي الدائر في البلد، وايضا في الصراع الإقليمي الدائر على أرض لبنان، ويشدد على ان الكفة في المنطقة ترجح لمصلحته ان على مستوى الميدان السوري أو على مستوى الانفتاح الغربي المتدرج على إيران، وهو لن يسمح بأي مفاجآت في لبنان تخالف هذا المنحى، وما على قوى 14 آذار إلا التكيف مع الواقع الجديد والخروج من حال انعدام الوزن.

خلاصة هذا الوضع ان الازمة الحكومية تحتدم والمأزق يتعمق: فريق 14 آذار مستقويا بموقف رئيس الجمهورية لا يحيد عن الحكومة الحيادية وفريق 8 آذار مستقويا بحزب الله لا يتنازل عن حكومة 9ـ9ـ6، وأما جنبلاط العالق بين الفريقين والمعلق في الهواء ليس امامه الا نصح الفريق الاول والانحياز مضطرا الى الفريق الثاني. ويتأكد الآن ان لا زيارة الرئيس ميشال سليمان إلى السعودية ولا زيارة الرئيس نبيه بري الى ايران ساهمتا في تحقق ولو اختراق بسيط وايجابي حتى الآن بانتظار «الشوط الاخير الحاسم» من السباق نحو الرئاسة والذي سيجري في فترة ما بين يناير ومارس.

معلومات لـ«الأنباء» عن حكومة سلامية مصغرة ومختلطة من 6 إلى 10 وزراء سياسيين وتكنوقراط

بيروت ـ عمر حبنجر

يبدو أن مولد الحكومة اللبنانية بات على مرمى أيام من السنة الجديدة، وان شكلها وموضوعها لن يبتعدا كثيرا عما رواد رئيس الجمهورية ميشال سليمان والرئيس المكلف تمام سلام، حكومة قد تكون سياسية، وقد تكون من اختصاصيين في السياسة وفي شتى الحقول، لكنها لن تضم أسماء استفزازية أو مستفزة على أي حال، وعلى قاعدة الموافقة الضمنية من فريقي 8 و14 آذار.

وفي معلومات لـ«الأنباء» ان التركيبة الحكومية المطروحة، قد تكون مصغرة من 6 الى عشرة وزراء موزعين مناصفة بين سياسيين أو مسيسين من 8 آذار، وتقنيين مخضرمين في عالم السياسة من 14 آذار.

هذه الفرضيات الإيجابية التي انطلقت من تأكيدات الرئيس ميشال سليمان في بكركي بأن الحكومة ان لم تعلن في 16 يناير، ستعلن قبل نهاية ذلك الشهر الأول من السنة الجديدة، ستصطدم، بحسب أوساط في الثامن من آذار، قريبة جدا من الخط السوري، بجملة عقبات كأداء، أبرزها اثنان: إصرار الرئيس سليمان ومعه الرئيس المكلف تمام سلام وفريق 14 آذار على أن يكون «إعلان بعبدا» في جوهر البيان الوزاري، في حين يتمسك الفريق الآخر بثلاثية «الشعب والجيش والمقاومة» كأساس للبيان الوزاري المنشود.

هذا اذا افترضنا ان عقدة 6,9,9 التي يراها الرئيس نبيه بري الافضل للحكومة العتيدة قد حلت او ان مشاركة حزب الله بصيغة اصدقاء او حلفاء اصبحت مقبولة من فريق 14 آذار، وتحديدا تيار المستقبل الذي تستصعب مصادره قبوله اي مستوى من المشاركة في الحكومة مع حزب الله، طالما ان لدى الاخير قوات تحارب في سورية، واكثر من ذلك ما دام ان رجالا من هذا الحزب معرضون للمحاكمة، وربما للادانة امام المحكمة الدولية، اعتبارا من 16 يناير بجرم اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري في فبراير 2005.

وتتوقع القوات اللبنانية ان يمارس فريق 8 آذار الضغوط على الرئيس ميشال سليمان بغية الوصول الى الفراغ الحكومي وتاليا الفراغ الرئاسي بالتزامن مع تأييد عدد من سفراء الدول الكبرى للخط الرئاسي اللبناني سياسيا وحكوميا.

وتتوقف اوساط ديبلوماسية في بيروت امام النبرة الحاسمة للرئيس سليمان في هذه المرحلة وفي الطليعة مواقفه السيادية واستخفافه بالتهويلات والتهديدات الصادرة عن الأمين العام لحزب الله او حلفائه، بالعصيان المدني او الاعتصام بالوزارات والمؤسسات الرسمية، وتعتقد ان وراء هذه النبرة، اضافة الى الثقة بالنفس الثقة بالارتياح الشعبي العام لهذه المواقف.

البطريرك بشارة الراعي مستقبلا النائب وليد جنبلاط المهنئ باعياد الميلاد (محمود الطويل)

مساع لمعالجة عقدة البيان الوزاري و«الثلاثية المقدسة» فضلاً عن وجود الحزب في سورية

ومن ابرز دوافع سليمان لاستعجال الحكومة في النصف الاول من الشهر المقبل ضرورة وجود حكومة فاعلة قبل 15 يناير موعد اجتماع الدول المانحة في الكويت لمساعدة دول الجوار على مواجهة تداعيات النزوح السوري، وبالتالي تحريك مجموعة الدعم الدولية للبنان.

وتراهن 14 آذار على استحالة قبول 8 آذار بحكومة حيادية او حتى شبه حيادية بمعنى حكومة اصدقاء للاطراف الرئيسيين بسبب الاحراج الذي قد تتعرض له امام الحلفاء كون المعطيات الراهنة وتحديدا التواصلات الايرانية ـ الغربية لا تسمح لحزب الله، خصوصا بخوض مغامرات امنية يمكن ان تحسب على الطرف الايراني في الوقت الحاضر.

وتعطي 14 آذار مثالا على ذلك تعليق الرئيس ميشال سليمان على نصيحة السيد نصر الله بعدم تشكيل حكومة امر واقع حيث قال: ان صلاحيات رئيس الجمهورية مستمدة من الدستور وليس من صلاحيات هذا الزعيم او ذاك، ورغم ذلك فان الايضاحات التي وصلتني ان هذا ليس تهديدا بل تسهيل لمهمة رئيس الجمهورية و.. نقطة على السطر.

وفهم من العبارة الاخيرة التي يرددها السيد نصر الله «نقطة على السطر» ان لقاء سليمان مع النائب محمد رعد شهد مراجعة لكلام نصر الله وتحديدا قوله «نقطة على السطر»، وقد حصل سليمان على الجواب الذي ورد على لسانه.

وفي رد ضمني على الرئيس شدد نائب الامين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم على الحكومة الجامعة التي هي خيارنا، ولو ان بعض الدول لا تريد ومعها 14 آذار.

ورأى قاسم قيام حكومة بتراء تجعل الفراغ في البلد حاصلا وقال ان تشكيل الحكومة امر واقع يعني جميع اللبنانيين والقوى السياسية وليس مرتبطا برئيس الحكومة وحده ولا رئيس الجمهورية وحده لذا يفترض ان يأخذ رئيسا الجمهورية والحكومة بعين الاعتبار رأي القوى السياسية التي يقوم البلد على اساسها، مشيرا الى ان القوى السياسية اليوم منقسمة وهناك حزب الله وحلفاؤه و14 آذار ومن معه وهناك فريق ثالث.

وقال في حديث تلفزيوني ان الثقة بالحكومة تحتاج الى جهة اخرى اي الى رئيس جبهة النضال الوطني النائب وليد جنبلاط او التوافق بين الفريقين، مشيرا الى ان ظروف لبنان لا تسمح حتى بحصول اكثرية لان الفريق الاخر فريق وازن ويساوي تقريبا 45٪ في المجلس النيابي، سائلا: هل يعقل ان تشكل حكومة دون ان يشارك جميع الاطراف في عبور هذه المرحلة الحساسة؟

واعتبر ان الحكومة الحيادية وحكومة الامر الواقع مسميات للفوضى والخطر والتعقيدات، مشيرا الى ان هناك عملا فيه نوع من الفتنة وتخريب الواقع داخل البلد ونعتبر ان الحل الوحيد والحصري هو الحكومة الجامعة وننصح رئيس الجمهورية بان يحمل هذه المسؤولية الخطيرة، وقال: التفتيش على الحياديين وكأنه يريد ان يلغي كل القوى الفاعلة في البلد لمصلحة افراد لا يستطيعون ان يقوموا بالمهمة، مشيرا الى ان الرئيس ورئيس الحكومة مسؤولان ان يقدما للشعب اللبناني ما هو الافضل، واذا هما يتعرضان لضغوطات فهذه مشكلتهما وعليهما ان يقولا ان لبنان لا يستقيم الا بالحكومة الجامعة.

لكن د.سمير جعجع يرى ان الرئيس سليمان استثناء، ولهذا يُهاجم بشكل مستمر، ولماذا يتحدثون عن الفراغ الرئاسي الان، بدل ان يتحدثوا عن انتخاب رئيس وقال: على النواب ان يمارسوا واجبهم الانتخابي. وانتقد جعجع بعد تهنئته البطريرك الراعي بالميلاد في بكركي الذين لا يتحدثون عن الشراكة الوطنية الا لتحقيق مصالحهم الخاصة. جعجع يعتبر صيغة 6,9,9 تعطيلية ويطالب بحكومة غير قابلة للشلل، واسف جعجع كون البعض يعطي امثولات في الشراكة الوطنية عندما نتحدث عن الحكومة لكنه لا يتذكر هذه الشراكة عندما يذهب للقتال في سورية او في بلدان اخرى او عندما يسقطون حكومة ويشكلون اخرى.

استقالة مدير قناة «المنار» بعد اعتذاره للبحرين

بيروت: اعتذار وفد تلفزيون «المنار»، الناطق باسم حزب الله، من مملكة البحرين وما أثاره من ردود فعل سلبية لدى الحزب وقاعدته الجماهيرية في بيروت، طويت صفحته أمس بالكشف عن استقالة المدير العام للقناة النائب السابق عبدالله قصير، وقبول هذه الاستقالة من قبل المرجع المختص في الحزب.

وذكرت مصادر إعلامية قريبة من أجواء الحزب، ان عبدالله قصير لم يتفرد في الموقف الذي اتخذه، لكن المفاجأة غير المتوقعة كانت إذاعة خبر الاعتذار عن اللا موضوعية التي اعتمدتها «المنار» حيال أحداث البحرين، الأمر الذي أحرج الحزب تجاه قواعده وجمهوره، وكان لا مفر من التبرؤ رسميا من الموقف، واستكمال عملية طي هذا الملف بدعوة قصير للاستقالة وبالتالي قبولها تواً.

ويذكر ان عبدالله قصير هو شقيق فاتح العمليات الاستشهادية في حزب الله احمد قصير الذي فجر مبنى قيادة الحاكم العسكري في صور عام 1982 ما أوقع 70 جنديا اسرائيليا قتلى.

من جهتها، قالت صحيفة «السفير» اللبنانية المقربة من الحزب ان مدير القناة، عبدالله قصير، «توجه الى إيران بعد قبول استقالته»، بينما قالت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية ان قصير، وهو نائب سابق عن حزب الله «استقال على خلفية الاعتذار الذي قدمته القناة للحكومة البحرينية بسبب تغطيتها للأحداث في البحرين».

وأضافت الوكالة ان قصير كان قد قدم استقالته قبل اسبوع، ولكنها قبلت الأربعاء، مضيفة ان اعتذار قصير للبحرين «أثار استياء شديدا من قبل اللبنانيين والبحرينيين» وفق زعمها.

وتعود القضية الى مطلع الشهر الجاري، عندما أعلنت البحرين ان «المجموعة اللبنانية للإعلام» التابعة لحزب الله قدمت اعتذارا رسميا الى هيئة شؤون الإعلام لديها بخصوص تغطيتها لأخبار مملكة البحرين في الفترة السابقة، وأكدت «التزامها مستقبلا باعتماد الموضوعية في تغطيتها لأخبار الدول العربية وما يجري فيها من أحداث» بعدما تقدمت البحرين الى الأمانة العامة لجامعة الدول بطلب إلغاء عضوية المجموعة من اتحاد إذاعات الدول العربية.

وسارع حزب الله وقتها الى إصدار بيان يعلن فيه نأيه بنفسه عن «الاعتذار»، معتبرا ان قيادة الحزب «لم تراجع» في الخطوة، مكررا انتقاد السلطة البحرينية، بينما اعتبرت قوى معارضة لحزب الله في لبنان ان الاعتذار «كسر شوكة» الحزب.

المفتي قباني: لبنان يتهاوى وعلى السنّة والشيعة أن يفيقوا

بيروت: رأى مفتي لبنان الشيخ محمد رشيد قباني ان المؤشر المدمر للبنان والحاقه بجحيم المنطقة العربية سيبدأ قريبا يوم يعجز اللبنانيون عن انجاز انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية، سيكون يوم بداية تفكك لبنان وكيانه ولن ينفع لبنان يومها حكومة تصريف الاعمال لتتولى سلطات رئيس الجمهورية.

وقال خلال رعايته احتفالا لاذاعة القرآن الكريم في لبنان ان حكومة تصريف الاعمال اليوم عاجزة عن الاجتماع لتصريف امورها في حدها الادنى فكيف تتحمل صلاحيات رئيس الجمهورية التي تعجزها فوق عجزها، والنتيجة يومها صفر لا شيء وتلاشي. واضاف: ان لبنان وفي ظل المتغيرات القاتلة والمدمرة في المنطقة العربية من حوله هو في الحقيقة في عين العاصفة ويعيش كلمكونات الصراعات والنزاعات من حوله الا ان امنه لم ينفجر بعد على نسق ما يحدث من حوله، ومؤسساته الدستورية على وشك السقوط، ومؤشر بداية السقوط هو عجز اللبنانيين عن تشكيل حكومة تحكم وطنهم حتى اليوم فهم بلا حكومة تقريبا، ودولتهم تتهاوى رويدا رويدا امام اعينهم وتتماسك فقط بمؤسسة الجيش وقوى الامن الداخلي لبنان. وتابع قائلا ان خوف المسيحيين اليوم على وجودهم وكرامتهم في الشرق هو خوف صحيح ومبرر وخاصة عندما يشاهد المسيحيون كيف تخططط راهبات ورهبانهم وتكسر رموز معتقداتهم الدينية على شاشة التلفزة وقنواتها في العالم، ان هذا العمل لا يجوز بالاسلام. وختم بالقول ان بداية فتنة القتل المذهبية بين السنة والشيعة المتنقلة بين منطقة واخرى هي نذير شر مستطير لكم ايها السنة والشيعة افيقوا، اياكم والتقاتل مع بعضكم، فان الدم يستجلب الدم وقتالكم لبعضكم ان وقع فهو نتاج زعمائكم وخطاب تحديهم لبعضهم، ثم يأتي تحديكم لبعضكم وقتلكم انفسكم نتيجة لثقافتهم.

تحضيرات للقاء موسع لأطياف 8 آذار للتوافق على اسم المرشح الرئاسي

بيروت ـ محمد حرفوش

وفق مصادر متابعة، فإن قوى 8 آذار لم تدخل حتى الساعة في أي نقاش جديد بغية توحيد موقفها من الاستحقاق الرئاسي نتيجة تباينات تتعلق بالتسمية. وتشير المصادر في هذا السياق الى تحضيرات لعقد لقاء موسع لسائر أطياف هذه القوى في وقت ليس ببعيد لحسم تلك التباينات واستقراء طبيعة المرحلة المقبلة وبحث إمكانية التوافق على مرشح واحد من اثنين: رئيس تكتل التغيير والإصلاح العماد ميشال عون وزعيم تيار المردة النائب سليمان فرنجية.

المصادر لفتت الى ان انطلاق السياق الرئاسي شكل احراجا لحزب الله الذي لا يريد الالتزام بأي موقف حتى الآن والتراجع عنه لاحقا.

فضلا عن انه من الواضح انه لا غبة لديه في تبني ترشيح العماد ميشال عون لاعتبارات عديدة ويتكئ على التطورات الخارجية لتحسم هذا الملف بالشكل الذي لا ينعكس على تحالفه مع التيار الوطني الحر الذي مازال بحاجة إليه بغية تأمين الثلث المعطل في اي حكومة لأنه خلاف ذلك سيضطر إلى العودة للڤيتو. كما ان انفصال التيار الحر يفقده الغطاء المسيحي.

المصادر اشارت الى ان عون يوجه مشكلة تكمن في خياراته السياسية ولا يستطيع القفز فوقها، لأنه يفقد حليفه الأول «حزب الله» وان انفتاح تكتل التغيير الذي يرأسه، على الكتل النيابية المنتمية إلى 14 آذار لن يقدم أو يؤخر في مسار الانتخابات الرئاسية.

وأكدت ان عون يحاول أن يوحي من خلال هذا الانفتاح بأنه يتمتع بهامش من الاستقلالية عن حلفائه وأولهم حزب الله. لكن سرعان ما تبين انه لا يزال في الخندق السياسي نفسه معهم، ولم يبدل في موقفه في انخراط الأخير في الحرب الدائرة في سورية.

وتحدثت المصادر عن تباينات داخل مكونات 8 آذار حيال تسمية المرشح للرئاسة الأولى، لافتة إلى صعوبة في التوافق على هذا الصعيد الأمر الذي جعل حزب الله يسعى إلى ترحيل الحسم رئاسيا حتى اللحظة الأخيرة التي قد تحمل حلولا تبقي 8 آذار متماسكة وتجنبها التشرذم والانقسام.

طعمه لـ«الأنباء»: 14 آذار لن تشارك في حكومة تضم حزب الله

بيروت ـ أحمد منصور

قال عضو كتلة المستقبل النائب نضال طعمه: «نحن لن نثق مجددا أبدا بفريق 8 آذار، فهم نقضوا اتفاق الدوحة الدولي والأممي، لذلك لن نشارك في حكومة «5 ـ 4 ـ 3» ولا «9 ـ 9 ـ 6» ولا غيرها، إلا اذا أعلن حزب الله انه على الحياد في سورية وسحب مقاتليه منها، وإلا فلتشكل حكومة لا تضم 8 ولا 14 آذار وتستلم السلطة الى ما شاء الله»، مؤكدا ان قوى 14 آذار كانت وستبقى جسر عبور لكل مواطن يطمح الى دولة عادلة والى لبنان أولا، معتبرا قوتها تكبر كونها لم تنجر الى السلاح والارهاب، مطالبا الدولة والجيش اللبناني ببسط سلطته على كامل التراب اللبناني بيد من حديد، داعيا السياسيين الى دعم الجيش وخطواته وعدم التدخل عند القيام بإجراءاته.

وقال طعمة في تصريح لـ «الأنباء»: «اذا شاركنا في حكومة 9 ـ 9 ـ 6 أو 4 ـ 5 ـ 3، فهذا يعني اننا نبصم ونوقع على مشاركة حزب الله في المعركة ضد الشعب السوري. اننا نطالب دائما بأن يكون لبنان على الحياد، فلا نريد المشاركة في الحرب السورية، لأن هذا الموضوع يخص الشعب السوري وهو الذي يقرر مصيره.

وأضاف ما من شك ان الانقسام السياسي حاد جدا، نحن جربناهم فبعد اتفاق الدوحة المكتوب جرى الاتفاق على تشكيل حكومة وألا يستقيل منها أي فريق، لكن فريق 8 آذار استقال من الحكومة عندما كان الرئيس سعد الحريري، وهذا الاتفاق كان مدعوما من دول اقليمية ودولية، لكنهم خانوا وخالفوا هذا الاتفاق. اليوم سيعودون ويقولون لنا اننا سنعطيكم الثلث المعطل لتشكيل الحكومة، نحن لا نريد الثلث المعطل ولا ان نكون في الحكومة، نريد حكومة حيادية من أصحاب الاختصاص تستطيع نقل البلد والمواطن من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية التي يرزح تحتها. للأسف ان فريق 8 آذار يصر على الهيمنة، من اجل الاستقالة من الحكومة ساعة يريدون ذلك لفرطها، فهذه المحاولات نحن جربناها و«لا يلدغ المرء من الجحر مرتين».

نضال طعمة